

Distr.: General
6 March 2003
Arabic
Original: English



تقرير مرحلي مقدم من الأمين العام عن إثيوبيا وإريتريا

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بالفقرة ١٢ من قرار مجلس الأمن ١٣٢٠ (٢٠٠٠) المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وهو يعرض ما استجد من تطورات منذ تقديم تقريره في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ (S/2002/1393) ويصف أنشطة بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، التي مددت ولايتها حتى ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٣. بموجب قرار مجلس الأمن ١٤٣٤ (٢٠٠٢) المؤرخ ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. ويتضمن التقرير أيضا معلومات مستكملة عن أنشطة البعثة في ما يتصل بتقديم المساعدة إلى لجنة الحدود الإريترية - الإثيوبية، حسب التكليف الوارد في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ثانيا - حالة المنطقة الأمنية المؤقتة والمناطق المتاخمة لها

٢ - ظلت الحالة في المنطقة الأمنية المؤقتة والمناطق المتاخمة لها هادئة عموما. وواصلت البعثة القيام بدوريات الاستطلاع الجوي والأرضي الواسع النطاق في هذه المنطقة وعمليات التفتيش المتكررة لمواقع تخزين أسلحة الميليشيا والشرطة هناك. وبإقامة نقاط التفتيش والدوريات الثابتة في مواقع استراتيجية متعددة. وتعاونت القوات المسلحة الإثيوبية والإريترية مع البعثة تعاوننا حسنا نسبيا، ولم يلاحظ حدوث أي تغييرات هامة في الأنشطة العسكرية على أي جانب من المنطقة الأمنية المؤقتة.

٣ - على أنه، منذ تقديم تقريره الأخير، واصل الرعاة الإثيوبيون وقطعان ماشيتهم دخول أراضي الرعي المحيطة بدرم درم وحفنت أرومو في القطاع الأوسط في المنطقة الأمنية المؤقتة بشكل كاد يكون يوميا. وعلى الرغم من الجهود المتواصلة التي بذلها حفظة السلام في البعثة لثني القرويين الإثيوبيين عن رعي ماشيتهم داخل المنطقة الأمنية المؤقتة، فقد تواصلت هذه الممارسة من غير فتور. ومع أن الاقتحامات هذه كانت سلمية نسبيا في طبيعتها، فإنها أضحت مصدرا للتوتر في المنطقة، وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ عُثر على راع

إثيوبي مقتولا بعبارات نارية في المنطقة. وبالتعاون مع الطرفين، أجرت البعثة تحقيقا في الحادث، لكن لم تتمكن من تحديد الفاعل.

٤ - وعلى العموم، أبدى الطرفان والسكان المحليون ضبطا للنفس عقب حادث القتل المذكور أعلاه. غير أن الاقتحامات عبر الحدود الجنوبية للمنطقة الأمنية المؤقتة يُخشى أن يكون لها عواقب كبيرة على عملية السلام. ونتيجة لذلك، ما انفكت البعثة تعمل على الحفاظ على الحالة هادئة، وما زالت تجتمع مع السلطات المحلية لتشجيعها على أن تكون أكثر نشاطا وهمة في منع وقوع الحوادث عبر الحدود.

حرية تنقل البعثة

٥ - وفي الوقت نفسه، ما زالت البعثة تتعرض لتقييدات على حرية تنقلها، وما زالت تُمنع من جانب إريتريا من الوصول إلى السلطات العسكرية المختصة، ولا سيما في القطاع الأوسط، في انتهاك للاتفاق النموذجي لمركز القوات، الذي وافقت إريتريا على احترامه. وفي إثيوبيا، ما زال أفراد البعثة الداخلون إلى مطار أديس أبابا الدولي أو الخارجون منه يُخضعون لإجراءات هجرة أشد في انتهاك للاتفاق الحالي لمركز القوات.

٦ - ومن المؤسف أنه لم يُحرز أي تقدم بعد بشأن إنشاء طريق جوي مباشر على ارتفاع عال كي تستخدمه طائرات البعثة بين أسمرة وأديس أبابا. ونتيجة لذلك، اضطرت البعثة إلى أن تواصل رحلاتها الجوية بين العاصمتين عن طريق جيبوتي و/أو عصب. وإضافة إلى الآثار الخطيرة على عمليات البعثة وأمنها، نجمت عن سلوك الرحلات الجوية طريقا غير مباشرة نفقات إضافية بلغ مجموعها حتى تاريخه ٢٢٩٠.٠٠٠ دولار. ونظرا إلى توقف الأعمال القتالية بين إثيوبيا وإريتريا منذ حوالي ثلاث سنوات خلون، فإني أناشد الطرفين أن يحللا هذه المسألة بروح من الوفاق، ومن أجل تحقيق الأمن، وبما يعود بالنفع الكبير على ممثلي الخاص وموظفيه، الذين يعملون جاهدين من أجل الوصول إلى سلام دائم بين البلدين.

لجنة التنسيق العسكري

٧ - عقدت لجنة التنسيق العسكري اجتماعها الخامس عشر في نيروبي في ٢٩ كانون الثاني/يناير. وركز الاجتماع اهتمامه، في المقام الأول، على الأحداث الأخيرة التي وقعت ضمن المنطقة الأمنية المؤقتة والمناطق المتاخمة لها، وعلى سبل تعزيز الآليات الحالية لإيجاد حل للحوادث التي قد تعكر الصفو على الصعيد المحلي. وناقشت لجنة التنسيق العسكري الأعمال التحضيرية لإزالة الألغام دعما لترسيم الحدود، الذي يتطلب حسن التنسيق والتعاون من جانب الطرفين على شتى المستويات: وأعيد النظر أيضا في إمكانية عقد اجتماعات للجنة

التنسيق العسكري في كلتا العاصمتين، لكن لم يكن في الإمكان الوصول إلى اتفاق بشأن هذه المسألة. وعليه تقرر عقد الاجتماع المقبل في جيبوتي في ١٩ آذار/مارس.

نشر البعثة

٨ - عقب انسحاب وحدة الطيران الإيطالية من البعثة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، وافقت أوروغواي على الإسهام بوحدة طيران مجهزة بطائرات هليكوبتر خاصة بعمليات الإخلاء الطبي الليلية. وقد نُشرت هذه الوحدة في ٨ شباط/فبراير. وبخلاف ذلك، لم تطرأ أي تغييرات رئيسية في نشر البعثة. وفي ٢٦ شباط/فبراير، بلغ مجموع قوام العناصر العسكرية للبعثة ٠٨٢ ٤ فرداً يتألفون من ٣٧٥٣ فرداً من القوات و ١١٧ من موظفي المقر و ٢١٢ مراقبين عسكريين (انظر المرفق الثاني).

٩ - وواصلت السلطات الإريتريّة التمسك بموقفها القائل بضرورة أن يقوم الموظفون الوطنيون في البعثة بالاضطلاع بالتزامات خدمتهم الوطنية. ولم تتوقف حالات احتجاز الموظفين الوطنيين، التي تتصل على ما يبدو بالتزامات خدمتهم الوطنية. ويتنافى احتجاز الموظفين الوطنيين لهذا السبب مع أحكام الاتفاق النموذجي لمركز القوات ومع أحكام اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها. وقد احتج ممثلي الخاص على فرض التزامات الخدمة الوطنية على الموظفين وسيواصل متابعة هذه المسألة.

١٠ - وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير، تولت الأنسة انجيلا كين (ألمانيا) مهامها نائبة للممثل الخاص في أسمرة. وقد كان ملء هذه الوظيفة ذا أهمية خاصة مع دخول البعثة مرحلة عملها الحاسمة المقبلة.

١١ - وأخيراً، شرعت البعثة في مشروع الدروس المستفادة وأفضل الممارسات، على صعيد البعثة، بغية تعزيز تخطيطها وعملياتها وتبادل الخبرات ذات الصلة مع مقر الأمم المتحدة وعمليات حفظ السلام الأخرى.

ثالثاً - لجنة الحدود الإثيوبية - الإريتريّة

١٢ - في اجتماعات عُقدت مؤخراً مع ممثلي الخاص، أعرب السيد ميليس زيناوي، رئيس وزراء إثيوبيا، والسيد ثيوم مسفن، وزير خارجية إثيوبيا، عن بالغ قلقهما إزاء قيام لجنة الحدود بترسيم الحدود. وفيما أكد على التزام إثيوبيا بالسلام وباتفاقات الجزائر، لاحظ رئيس الوزراء أنه إن لم تكن هناك استجابة حسنة لدواعي قلق إثيوبيا، فإن إثيوبيا قد ترفض في نهاية الأمر قرارات اللجنة المتعلقة بترسيم الحدود. وسارع ممثلي الخاص في الحال إلى

التشاور مع ممثلي الضامنين والميسرين لعملية السلام، ومع مجموعة أصدقاء البعثة في أديس أبابا وفي أسمرة، بشأن موقف إثيوبيا.

١٣ - وفي ٨ و ٩ شباط/فبراير، اجتمعت اللجنة في لندن بالطرفين. وحضر ممثلي الخاص هذا الاجتماع بصفة مراقب: وكبادة على تضامن الأمن المتحدة مع كل من الطرفين ومع لجنة الحدود في تنفيذ قرار تعيين الحدود، وجهت رسالتين إلى رئيس وزراء إثيوبيا ميليس ورئيس إثيوبيا أسياس أفورقي، أحثهما فيهما على المشاركة في الاجتماع بصورة بناءة. واغتنمت الفرصة في هاتين الرسالتين لأؤكد لكلا الزعيمين أن الأمم المتحدة ستكون، من دون المساس بقرارات لجنة الحدود، على استعداد لتيسير حل المشاكل التي قد تنشأ نتيجة لنقل السيطرة على الأراضي، على نحو ما نصت على ذلك المادة ٤-١٦ من اتفاق الجزائر المبرم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠.

١٤ - وفي التقرير الثامن للجنة الحدود (المرفق الأول لهذا التقرير)، يورد رئيسها وصفا مفصلا للمناقشات في لندن وللتطورات الأخرى، التي تشكل مصدر قلق للجنة، والتي يرى هو لزاما عليه أن يبلغ عنها من غير مزيد من التأخير. ونظرا للأهمية القانونية لملاحظات اللجنة، فإنني أعرب عن أمني في أن ينظر مجلس الأمن فيها مليا وبرمتها. وإني لأشاطر اللجنة أوجه القلق هذه، وأود أن أعبر مجددا عن دعمي للجنة الحدود.

١٥ - وفي أثناء ذلك، وإيفاء من البعثة بولايتها المعدلة بموجب القرار ١٤٣٠ (٢٠٠٢) المؤرخ ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٢، قدمت البعثة الدعم العملي للجنة الحدود في تنفيذ قرار تعيين الحدود. وفي هذا الصدد، واصل مركز تنسيق الأعمال المتعلقة بالألغام إحراز تقدم حسن في إزالة الألغام في المناطق الحدودية الرئيسية على النحو المذكور في الفرع الرابع أدناه.

١٦ - وفي ما يتعلق بتوفير الأمن لجميع أفراد لجنة الحدود في الميدان - موظفو المكتب الميداني، والمقاولون، عند اللزوم، على حد سواء، ما زالت البعثة ترى أن هذه هي المسؤولية الأساسية للحكومتين ذواتي السيادة، كل منها في أراضيها، وهي مسؤولية قبلت بها كلتا الحكومتين. ويود المجلس الإشارة إلى أنه قد أُنِيط بالبعثة أصلا ولاية المراقبة والرصد، بموجب الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، مع التركيز على المنطقة الأمنية المؤقتة والقوات المسلحة للطرفين المرابطة على أي من الجانبين. وبموجب قواعد الاشتباك المعطاة لحفظه السلام التابعين للبعثة، لا يحق لهم استعمال القوة إلا لحماية النفس ومن أجل إنقاذ أرواح المدنيين الدوليين الذين يتعرضون للخطر. على أن البعثة يمكنها، في حدود ولايتها التي تقضي بالمراقبة والرصد، أن ترصد اضطلاع الطرفين بمسؤولياتهما الأمنية تجاه المقاولين مع لجنة الحدود الذين يعملون في أرض الميدان، وأن تتدخل في الحالات القصوى لحماية الأرواح

البشرية. ولما كان الطرفان قد قبلتا بمسؤولية توفير الأمن على أراضييهما، فإن تكليف البعثة بالقيام بنفس المهمة يفتح الباب أمام تفسيرات متضاربة على أرض الميدان.

١٧ - وبالنسبة لذاته، فإن البعثة على استعداد تام لرصد مواضع العلامات الحدودية بحيث لا يتم العبث بها بعد الفراغ من إزالة الألغام منها وأثناء عملية تشييدها، ذلك أن المسؤولية عن كفالة الأمن في هذه المواقع يقع بكل وضوح على عاتق الطرفين. كما أن البعثة مسؤولة عن رصد ومراقبة مواقع العلامات الحدودية لفترة محدودة عقب نصب العلامات الحدودية، على أن يكون من المفهوم تماما لدى جميع المعنيين أن الحماية الفعلية للعلامات الحدودية هي مسؤولية خالصة تقع على كاهل الطرفين.

١٨ - كما أن البعثة، بالتشاور مع المكتب الميداني للجنة الحدود الإثيوبية - الإريتيرية، على استعداد، على أساس رد التكاليف، للقيام عمليا بتقديم الدعم الإداري والمتعلق بالنقل والإمداد إلى المقاولين الذين سوف تستخدمهم لجنة الحدود لنصب علامات الحدود وعمليات المسح لها وهي مشيدة. ويشمل الدعم المقترح تقديم المساعدة من مثل الحيز المكتبي ومرافق التخزين والاتصالات والنقل (بما في ذلك المركبات والدعم الجوي) والوقود والمياه والدعم الطبي. وسوف تقدم البعثة أيضا أماكن الإقامة، بما في ذلك مرافق الطبخ. وسوف يتم توفيرها في إديغرات وبارنتو وعصب القرية من معسكرات قوة البعثة لتكون على مرأى مباشر لعناصر القوة، فيما يتواصل توفير إمكانية الوصول المباشر إلى الطرفين اللذين يظلمان مسؤولين عن توفير الأمن. وقد عينت البعثة ضابط اتصال يتولى تنسيق أمور هذا الدعم والمشاورات الجارية بين البعثة ولجنة الحدود بما يكفل الأداء بطريقة فعالة وحسنة التوقيت.

١٩ - وكنت ذكرت في تقاريري السابقة أن البعثة سوف تقدم خدمات إزالة الألغام لدعم عملية ترسيم الحدود، وذلك في نطاق قوام البعثة الحالي المأذون به، فيما يُموّل صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لتعيين الحدود وترسيمها التكاليف المتعلقة بالمقاولين المدنيين لضمان نوعية إزالة الألغام وتوفير الدعم الإداري والمتعلق بالنقل والإمداد المقدم إلى المكاتب الميدانية للجنة الحدود. وتبلغ التبرعات والتبرعات المعلن تقديمها إلى الصندوق الاستئماني في الوقت الحالي ما مجموعه ١٠,٤ ملايين دولار. وكانت النفقات المتوقعة حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٣ قد بلغت حوالي ٤,٤ ملايين دولار.

٢٠ - وأود الإعراب عن تقديري للدول الأعضاء التي استجابت بسخاء لندائي بتقديم التبرعات إلى الصندوق. على أن المبلغ اللازم لإتمام ترسيم الحدود حتى أواخر عام ٢٠٠٣ وفقا للجدول المقرر حاليا، حسب تقرير رئيس لجنة الحدود، يقدر بحوالي ٧,٦ ملايين دولار، وهو ما سوف يسبب عجزا بحوالي ١,٤ مليون دولار. وفي هذا الصدد، أود أن

أجدد ندائي لتقديم مزيد من التبرعات ليتسنى إتمام ترسيم الحدود بنجاح حسب خطة لجنة الحدود من دون توقف بسبب نقص التمويل اللازم.

رابعاً - الأعمال المتعلقة بالألغام

٢١ - ما زالت الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة تشكل تهديدا كبيرا يوميا لأرواح سكان البلدين، ولموظفي الأمم المتحدة وأفراد المساعدة الإنسانية المتواجدين في أرض الميدان. ففي الفترة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ إلى أوائل شباط/فبراير ٢٠٠٣، قتل ٩ مدنيين وجرح ٣٤ في ٩ حوادث شملت ألغاماً وذخائر غير منفجرة في المنطقة الأمنية المؤقتة والمناطق المتاخمة لها. ويشكل العدد الهائل من الحوادث التي وقعت مؤخراً، وشملت ألغاماً مضادة للدبابات زرعت مؤخراً في القطاع الغربي، مصدر قلق كبير، وهذا ويجري حالياً اتخاذ تدابير وقائية استثنائية لزيادة حماية أفراد البعثة.

٢٢ - وما زال من المنتظر أن تضع الوكالة الإريتيرية لإزالة الألغام، التي أنشئت في ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٢ وعهد إليها بالمسؤولية عن جميع الأعمال الإنسانية لإزالة الألغام في البلد، سياسة أو خطة أو استراتيجية للأعمال الإنسانية المتعلقة بإزالة الألغام وقد أسفر هذا عن فقدان قدر هام من القدرة على القيام بالأعمال الإنسانية المتعلقة بالألغام في المنطقة الأمنية المؤقتة والمناطق المتاخمة لها، وهو أمر ما زال يعوق الأعمال التحضيرية على أرض الميدان لعودة المشردين داخليا إلى ديارهم في هذه المنطقة. ونظرا إلى توقف أنشطة التوعية بمخاطر الألغام في المنطقة الأمنية المؤقتة، فقد اضطلع مركز تنسيق الأنشطة المتعلقة بالألغام التابع للبعثة بتنفيذ عملية طارئة لسد الفجوة الحاصلة.

٢٣ - وينصب تركيز البعثة باطراد على الأنشطة المتعلقة بالألغام والمرتبطة بترسيم الحدود. وفي هذا الصدد، ما انفكت البعثة تتشاور مع الطرفين لإقامة تنسيق رسمي. ووضع إجراءات اتصال لتيسير حرية تنقل جميع العناصر ذات الصلة بعمليات إزالة الألغام دعماً لترسيم الحدود. وما زال يحرز تقدم حسن في إزالة الألغام والذخائر غير المنفجرة من جميع الطرق في المنطقة الأمنية المؤقتة، وقد تم مسح أكثر من ٢٠٠٠ كيلومتر من الطرق أو إزالة الألغام منها حتى الآن.

خامساً - التطورات الإنسانية

٢٤ - مُنيت المناطق الحدودية الإثيوبية والإريتيرية بخسائر جسيمة جراء الجفاف السائد في المنطقة. ففي إريتريا، يظهر أثر الجفاف جلياً. بمواجهة ثلثي السكان حالات نقص في الغذاء والمياه. ووفقاً لوكالات المساعدة الإنسانية، تتراوح معدلات نقص التغذية في البلد بين ١٥

و ٢٨ في المائة، فيما ازدادت تكلفة الحبوب بنسبة ١٠٠ في المائة وانخفضت تكلفة الماشية بنسبة ٣٠ في المائة. وتزداد الحالة سوءاً مع انخفاض وتيرة الدعم المقدم من المانحين، الذي يبلغ الآن حوالي ٢٥ في المائة من الاحتياجات الكلية من الأغذية و ٢,٥ في المائة من المواد غير الغذائية. وتسفر هذه الاستجابة البطيئة من المانحين عن آثار واضحة على حالة خطيرة أصلاً، وذلك مع توقع أن تنفذ الإمدادات الغذائية المقدمة من الحكومة الإريترية وبرنامج الأغذية العالمية بحلول نيسان/أبريل.

٢٥ - وكما جاء في تقارير المنظمات الإنسانية، سُجل ارتفاع مطرد في معدلات نقص التغذية في مناطق ست من أشد مناطق البلد تأثراً بالجفاف. وفي بعض المناطق التي توجد فيها حبوب، أصبحت الحالة الآن أكثر حرجاً وتم فيها الشروع بالتغذية العلاجية. وأما استجابة المانحين في إثيوبيا فقد كانت أفضل قليلاً إذ بلغت التبرعات المعقودة من المانحين حوالي ٥٠ في المائة من الاحتياجات الغذائية و ٣٠ في المائة من الاحتياجات غير الغذائية.

٢٦ - ومن أجل زيادة الوعي بحالة الجفاف والتحديات الإنسانية الأخرى في إثيوبيا وإريتريا، بما في ذلك عودة وإدماج المشردين داخلياً واللاجئين فقد أرسل كلا البلدين وفداً إلى اجتماع المانحين في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. وسلط كلا الوفدين الضوء على المحنة التي يواجهها أكثر الناس عوزاً، ولا سيما الأطفال الذين تقل أعمارهم عن الخامسة، وطلباً مساعدة إضافية.

٢٧ - وشكلت أجهزة تنسيق حكومية في إثيوبيا وإريتريا تعزيز الفعالية الإغاثية من الجفاف. ولم تخفف الأمطار التي هطلت بين الحين والآخر في كلا البلدين في شهر كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي من شدة حالة الطوارئ الإنسانية. واستمرار عقد التبرعات لتقديم الإغاثية الغذائية وغير الغذائية ضروري لتجنب حصول انقطاع في الإمدادات الإنسانية أثناء أشهر حزيران/يونيه وتموز/يوليه وآب/أغسطس الحرجة.

٢٨ - وما زالت المشاريع السريعة الأثر تشكل جزءاً هاماً من عمل البعثة في منطقة البعثة، وقطعت هذه المشاريع، جنباً إلى جنب مع المساعدات المقدمة من الحكومتين ووكالات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني، شوطاً بعيداً صوب إعادة إنشاء المجتمعات التي مزقتها الحرب في المناطق الحدودية. وتم إنجاز معظم مشاريع البعثة الـ ٨١، الممولة من الميزانية المقررة والمستكمل تمويلها بالتبرعات الترويجية المقدمة إلى الصندوق الاستثماري لدعم عملية السلام في إثيوبيا وإريتريا، أو أوشكت هذه المشاريع على الإنجاز. ووردت مساهمات إضافية من حكومي أيرلندا وهولندا؛ ومن بين هذه المشاريع صدرت موافقة مسبقة من لجنة المشاريع السريعة الأثر على ٢١ مشروعاً جديداً. وتجري حالياً مناقشة مشاريع إضافية مع شركاء

تنفيذيين محتملين. ونظرا إلى أن كلا البلدين يواجه الأثر الكامل للجفاف، فإن الحاجة الماسة قائمة الآن إلى دعم الصندوق الاستئماني والمساعدات الإنسانية الأخرى في إثيوبيا وإريتريا.

٢٩ - وواصلت البعثة وضع السياسات وتنفيذ البرامج الرامية إلى الحد من انتشار وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في منطقة البعثة. فقد عُقدت خلال شهر كانون الثاني/يناير دورة "لإعداد المدربين" لضباط مختارين من الأركان العسكرية للبعثة. ويجري في شباط/فبراير وآذار/مارس عقد دورات مماثلة تتاح برعاية مشتركة من القوات المسلحة الإثيوبية ووكالات الأمم المتحدة.

سادسا - حقوق الإنسان

٣٠ - ما انفكت تنخفض عمليات إعادة المدنيين التي تقوم بها إثيوبيا وإريتريا كلتاهما؛ برعاية لجنة الصليب الأحمر الدولية. إذ تم خلال الفترة المستعرضة إعادة ٩٩ شخصا من أصل إريتري، فيما أعادت إريتريا ١٥٥ شخصا من أصل إثيوبي. وحسب المعلومات التي جمعتها البعثة، واصل الأشخاص من كلتا الجنسيين الشكوى من الضائقة الاقتصادية في البلد "الأخر"، ولا سيما قدرتهم على الوصول إلى المرافق الاجتماعية أو الحصول على العمل نتيجة التمييز بسبب الجنسية. وفي تقريره السابق، أعربت عن ارتياحي لإطلاق الطرفين سراح آخر عدد من المحتجزين الذين سجلت أسماءهم وزارتهم لجنة الصليب الأحمر الدولية. وأهيب بكلا الطرفين أن يتعاون مع لجنة الصليب الأحمر الدولية لإيضاح وحل المسائل الباقية وفقا لاتفاقيات جنيف وللاتزامات المقطوعة في اتفاق الجزائر المبرم في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠.

٣١ - وفي هذه الأثناء، واصل مكتب حقوق الإنسان التابع للبعثة التحقيق في التقارير المتعلقة بعمليات الخطف للمدنيين عبر الحدود، التي شهدت زيادة كبيرة في الأشهر الأخيرة. وعلى الرغم من إطلاق سراح الأشخاص في معظم الحالات عقب فترة قصيرة فإن بعض الحالات ما زالت دون حل.

سابعا - الإعلام

٣٢ - واصلت البعثة تعزيز جهودها في مجال التوعية بما في ذلك من خلال إصدار المنشورات باللغات المحلية، من مثل أخبار البعثة وتقويمها السنوي الصادر بثلاث لغات، الذي يعرض أعمالا فنية لفنانين من إثيوبيا وإريتريا، مشفوعة بنصوص من الأمثال والأقوال عن السلام والمصالحة. وتعمل وحدة فيديو متنقلة بكامل طاقتها، ويجري التخطيط لإصدار عدد من النتائج الإعلامية. وتستخدم المراكز الإعلامية الأربعة التابعة للبعثة استخداما حسنا، إذ بلغ عدد الزائرين إلى مركز مكلة بإثيوبيا خلال شهر واحد رقما قياسيا، بلغ ١ ٧٨٠

زائرا. وتواصل إذاعة البعثة لبثها مرة كل أسبوعين على موجة قصيرة وبثها الأسبوعي على إذاعة إريتريا. ولم يحرز مزيد من التقدم بشأن إمكانية استخدام موجات الإذاعة الإريترية مجانا.

ثامنا - الجوانب المالية

٣٣ - اعتمدت الجمعية العامة في قرارها ٢٥٠/٥٦ بء المؤرخ ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ مبلغا إجماليه ٣٠٠ ٨٤٥ ٢٣٠ دولار للإنفاق على البعثة خلال الفترة المالية من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، وصلت الاشتراكات المقررة غير المدفوعة إلى الحساب الخاص للبعثة إلى ٥٤ ٣٩٧ ٧٢٩ دولارا. ووصلت الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ إلى ١٤٢ ٢٩٨ ٣٣٥ ١ دولارا.

تاسعا - ملاحظات

٣٤ - مع إحراز مزيد من التقدم في تنفيذ اتفاق الجزائر منذ تقديمي تقريري السابق، ما زالت عملية السلام في مرحلة حرجية، وهو ما يجعل المجتمع الدولي لا يشعر بالارتياح. وعلى وجه الإجمال، واصل الطرفان تقديم تعاون حسن عموما طوال فترة هذه العملية. على أنه قد آن الأوان لهما أن يترجما التزاماتهما إلى أفعال حقيقية في أرض الميدان، أي تنفيذ قرار تعيين الحدود المؤرخ ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٢. وفي تنفيذ القرارات القانونية الحاسمة، تعتبر الإرادة السياسية ذات أهمية قصوى. وعليه أهيب برعيمي البلدين ممارسة نفس القدر من الحنكة السياسية والمرونة اللتين أسفرتا عن اتفاقات الجزائر ومكنت عملية السلام من أن ترسخ حتى الآن.

٣٥ - والمسعاي المبذولة مؤخرا لدى ممثلي الخاص ولدى أعضاء السلك الدبلوماسي في أديس أبابا، جنبا إلى جنب مع البيانات التي قدمت إلى لجنة الحدود، على النحو الموصوف في تقريرها (انظر المرفق الأول) كانت قوية ويمكن أن تترتب عليها نتائج جادة. ذلك أن المسائل التي تثار في اللجنة ينبغي تناولها في حدود إطارها القانوني السليم، إذ أن الجهود المبذولة لإعادة فتح باب مناقشة المسائل الجوهرية التي تمت تسويتها من خلال تحكيم ملزم لا يمكن إلا أن تأتي بنتائج عكسية ومما يجدر بالذكر أن اللجنة أشارت بوضوح إلى أنها ستكون مستعدة لاتخاذ إجراءات مناسبة إذا ودد الأطراف تمديد ولايتها كي تشمل سلطة للنظر في تغير الحدود. وقد تحلت لجنة الحدود، منذ إنشائها بحكمة كبيرة ومكانة قانونية

رفيعة، وسيكون لازماً على المجتمع الدولي بصورة مطلقة أن يواصل دعمه قرارات اللجنة وتنفيذها بصورة مبكرة.

٣٦ - وفي الوقت ذاته، ينبغي الاهتمام بمشاعر القلق بشأن النتائج الإنسانية لترسيم الحدود. وإني لعلّي ثقة من أن المجتمع الدولي سيكون مستعداً للتخفيف من المشاق أو الاختلالات التي سوف تنشأ حتماً عن أي عملية لترسيم الحدود. كما أن الأمم المتحدة مستعدة لتيسير حل المشاكل التي قد تنشأ نتيجة نقل السيطرة على الأراضي، على نحو ما نصت عليه المادة ٤-١٦ من اتفاق الجزائر المبرم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. ويمكن أن يشمل هذا، لا على سبيل الحصر، إيفاد بعثة لتقييم الاحتياجات وحشد المساعدة الدولية. غير أن من الواضح أن هذا الدعم من جانب المجتمع الدولي لا يمكن تقديمه إلا على أساس خط مقبول لتعيين الحدود.

٣٧ - وفي قراره ١٤٣٤ (٢٠٠٢)، قرر مجلس الأمن أن يستعرض عملية نقل السيطرة على الأراضي أثناء تعيين الحدود، على النحو الذي أجملته في تقرير المؤرخ ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٢. ومع أن الأولوية العاجلة تتمثل في الشروع في ترسيم الحدود، فإن علينا ألا يغيب عن أنظارنا أن الاتفاق على توقيت وإجراءات نقل السيطرة على الأراضي لا ينبغي أن ينتظر بالضرورة إتمام ترسيم الحدود، وينبغي للطرفين التوصل إلى اتفاق مع ممثلي الخاص بشأن هذه المسائل البالغة الأهمية. وفي الأثناء، تعمل البعثة وفريقا الأمم المتحدة الوطنيين في إثيوبيا وإريتريا معاً للوقوف على التحديات المحتملة نشووها عن نقل السيطرة على الأراضي - بغية تقديم المشورة إلى الطرفين ومساعدتهما بشأن مسائل حقوق الإنسان والمسائل الإنسانية والقانونية.

٣٨ - وينبغي للطرفين اغتنام هذه الفرصة الفريدة لتوطيد السلام بينهما. وأحثهما على الإيفاء بالتزاماتهما والتعاون التام مع المجتمع الدولي، الذي أبدى، مع شكرنا له، وحده وسخاء وتصميماً على مساعدتهما. وفي هذا الصدد، من المتوقع أن توفر إثيوبيا وإريتريا حرية التنقل في المناطق الحدودية لعناصر إزالة الألغام في البعثة، الذين يقومون بمهام تطهير الطرق وإزالة الألغام منها من أجل ترسيم الحدود. وتُحضر السلطات الإريترية أيضاً على اتخاذ التدابير لاستئناف عملياتها الإنسانية المتعلقة بالألغام في المنطقة الأمنية المؤقتة في أقرب وقت ممكن، لتسهيل العودة المبكرة للمشردين داخلياً واللاجئين إلى ديارهم. وفي نفس الإطار، يتوقع من الحكومة الإريترية أن ترم اتفاق مركز القوات مع الأمم المتحدة من دون مزيد من الإبطاء.

٣٩ - وفي حين ينبغي الثناء على الطرفين لعدم وقوع أي انتهاكات خطيرة لوقف إطلاق النار منذ إنشاء المنطقة الأمنية المؤقتة فإن الحوادث الأخيرة التي وقعت عبر الحدود تبعث على القلق. وأحث الطرفين على بذل قصارى جهدهما لمنع تكرار مثل هذه الحوادث. وفي هذا الصدد، أرى أن من الأهمية البالغة أنهما قد شرعا في توعية مكاهما بعملية رسم الحدود وآثارها. وفي غضون ذلك، سوف تواصل البعثة رصد الحالة في المنطقة والمناطق المتاخمة لها عن كثب، وهي على استعداد لمساعدة الطرفين في أي تدابير ترمي إلى بناء الثقة والإسهام في تطبيع طويل الأجل للعلاقات بين البلدين الجارين. وإذ أضع الاعتبار المذكورة أعلاه نصب عيني، فإنني أوصي بمد ولاية البعثة لمدة ستة أشهر حتى ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

٤٠ - وفي الفترة المقبلة، سوف يواصل الطرفان، ولجنة الحدود أيضا، الاعتماد على الدعم السياسي والمادي المقدم من المجتمع الدولي. وعلى الرغم من الإسهامات الكبيرة التي تم تلقيها حتى الآن فإن موارد الصندوق الاستئماني لتعيين الحدود ورسمها لن تكون كافية لتغطية التكلفة الإجمالية لرسم الحدود. وعليه أود أن أجدد ندائي إلى مجتمع المانحين للإسهام بسخاء في الصناديق الاستئمانية والآليات الأخرى، لتسهيل إتمام عملية رسم الحدود حسب الجدول الزمني المقرر حاليا. وفي الإطار ذاته، يتطلب الجفاف الشديد الذي يؤثر على البلدين اهتماما فوريا ودعما دوليا عاجلا.

٤١ - وفي الختام، أود أن أعرب عن امتناني لممثلي الخاص، السيد لغويلا جوزيف لغويلا، ولأفراد البعثة العسكريين والمدنيين لما بذلوا من جهود لم تعرف الكلل كيما تفد عملية السلام السير. وأعرب أيضا عن امتناني لموظفي فريقي الأمم المتحدة الوطنيين وغيرهم من العاملين في المساعدة الإنسانية لما قاموا به من عمل في أرض الميدان لم يد المساعدة إلى المحتاجين ولتعاونهم الجيد مع البعثة. وأود الإعراب عن احترامي وتقديري للجنة الحدود ورئيسها لما قاما به من عمل للنهوض بالمهمة الصعبة. وللإعداد لترسيم الحدود. وستطرح الفترة المقبلة تحديات كبيرة، لكنني على ثقة من أن عملية السلام سوف تواصل سيرها بالتعاون الكامل من جانب الطرفين وبالدعم المتواصل والقيم المقدم من الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء المعنية، بما في ذلك البلدان المساهمة بقوات.

المرفق الأول

التقرير الثامن للجنة الحدود الإثيوبية - الإريترية

هذا هو التقرير الثامن الذي تعده لجنة الحدود الإثيوبية - الإريترية ويغطي الفترة من ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ إلى ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٣. تشعر اللجنة بالقلق إزاء ما استجد في هذه الفترة من تطورات تقتضي منها أن توجه انتباه مجلس الأمن إليها من دون أي إبطاء. وتبحث هذه التطورات في الأجزاء الثلاثة الأولى من هذا التقرير. ويتناول الجزء الرابع ما برز من مسائل أخرى ذات علاقة بعمل اللجنة. ويرد في الجزء الخامس موجز للإجراءات التي تأمل اللجنة في أن يستطيع المجلس اتخاذها من أجل مساعدة اللجنة على إحراز تقدم في عملها.

الجزء الأول

١ - من الجدير بالذكر أن اللجنة أصدرت قرارها المتعلق بتعيين الحدود ("قرار نيسان/أبريل") في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ وأن ولاية اللجنة اقتضت منها حينئذ الشروع في ترسيم الحدود. وكان استمرار عمل اللجنة يتوقف على الانتهاء من إعداد خريطة بمقياس رسم ١ : ٢٥ ٠٠٠ يجري ترسيم الحدود على أساسها، إضافة إلى تحديد المنعطفات فيها. وما لم تنجز هذه المرحلة، يتعذر الشروع في تشييد العلامات الحدودية.

٢ - واستدعى إنجاز الخريطة، حتى بعد ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، قدرا كبيرا من المسح معظمه في الأراضي التي تسيطر عليها إثيوبيا. وعليه، كانت موافقة إثيوبيا ضرورية من أجل تمكين المساحين من الوصول بطائرة هليكوبتر إلى النقاط الحدودية ذات الصلة. وكانت الموافقة تمنح عادة في وقت يكفي للالتزام بالجدول الزمني للمسح. وقد تأخر قليلا وصول مواد المسح اللازمة لإعداد الخريطة إلى الشركة التي تتولى إعدادها فعليا. وكان من المتوقع أن ترسل الخرائط إلى الطرفين بحلول ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، ليتسنى لهما التعليق عليها قبل التاريخ المحدد الموافق ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. ومما يؤسف له أنه بسبب تأخر حقيبة البريد، لم يستلم الطرفان الخرائط إلا في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. ووفقا للجدول الزمني المتفق عليه بصيغته المعدلة، يجب أن ترد تعليقات الطرفين على الخريطة إلى اللجنة في ٢٤ كانون الثاني/يناير، لكنها لم ترد فعلا في التاريخ المذكور.

٣ - وكانت اللجنة قد أشارت إلى أنه كان يتعين أن تكون التعليقات ذات طابع تقني أساسا. وهذا ما كانت عليه التعليقات التي قدمتها إريتريا والتي تقع في حوالي ١٧ صفحة. غير أن التعليقات التي قدمتها إثيوبيا كانت في معظمها مختلفة تماما من حيث الطابع وعدد

الصفحات. إذ أنها وقعت في ١٤١ صفحة وتخطت إلى حد كبير نطاق التعليقات على الخريطة، وتضمنت بدلا من ذلك عرضا مفصلا لآراء إثيوبيا في الخطوات التي تعتبرها لازمة لإنجاز ترسيم الحدود بشكل يبعث على الرضا. وكانت التعليقات في عدد من الجوانب الهامة، تمثل محاولة لإعادة فتح باب المناقشة حول جوهر قرار نيسان/أبريل، على الرغم من إعلان إثيوبيا مرة تلو الأخرى، قبل القرار وبعده ومنذ إصداره، أنها توافق عليه.

٤ - ومحط التركيز الرئيسي لتعليقات إثيوبيا هو أنه ينبغي تعديل الحدود بحيث تراعي بشكل أفضل الجغرافية البشرية والجغرافية الطبيعية. وهذه التعليقات شبيهة بالتعليقات التي أبدتها إثيوبيا في المناقشات التي دارت مع اللجنة في فترة ما بعد قرار نيسان/أبريل. ودأبت اللجنة على الإيضاح أنها لم تمنح سلطة تعديل الحدود التي جرى تعيينها في قرار نيسان/أبريل. وعلى الأخص، فإن اتفاق كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ يمنع اللجنة بصورة صريحة من البت في مسائل معينة وفقا لمبادئ العدل والإنصاف: وهو لا يمنح اللجنة، على غرار ما كان يمكن أن تفعله وجرى فعله في إطار ترتيبات الترسيم المتعلقة بحدود أخرى كثيرة، سلطة تعديل الحدود لدى ترسيمها بغرض الوفاء باحتياجات بشرية محلية. وغياب هذه السلطة يؤدي إلى تقييد يدي اللجنة إلى حد بعيد. وتأسف اللجنة لكون الخطوط الحدودية التي تبين لها أنها تستند إلى أحكام المعاهدة والقانون الدولي الملزمة بتطبيقه قد تؤدي في بعض المواقع إلى تقسيم بلدات معينة، مما يؤثر سلبا في مصالح السكان المحليين. وليست اللجنة منعدمة الإحساس تجاه بعض المشاكل التي يرجح أن تطرأ؛ فقد توقعت صراحة إمكانية إدخال تعديلات على الخط الحدودي، لكنها لن تقوم بذلك إلا بناء على طلب الطرفين وموافقتهم. وعلى الرغم من عدم توصل الطرفين إلى الاتفاق من هذا القبيل، لن يمنعهما شيء من تعديل الحدود أثناء ترسيمها حتى على أساس الموقع تلو الآخر. غير أن عدم وجود اتفاق يجعل قدرة اللجنة - بمبادرة شخصية - على تخفيف حدة المشاكل التي قد تطرأ مقصورة على تقديم إيضاحات محدودة جدا يبررها أساسا تكبير مقياس رسم الخرائط التي تعمل على أساسها.

٥ - ومع أن اللجنة كانت واضحة في إعلانها القيود على السلطة التي تمتلكها، فإن إثيوبيا ظلت تطلب إجراء تعديلات في الخط الحدودي الذي جرى تعيينه في قرار نيسان/أبريل، وفعلت ذلك بطريقة بدت وكأنها لا تقوض قرار نيسان/أبريل فحسب، بل أيضا عملية السلام ككل، وذلك على الرغم من تأكيدها العكس. فقد تضمنت تعليقات إثيوبيا المقطع التالي "ما فهمته إثيوبيا هو أن هذا الخط سيخضع للضبط أثناء عملية الترسيم حينما تتقرر إدارة الطرفين الفعلية على أرض الواقع. هذا هو الأساس الذي قامت عليه موافقة الحكومة

على قرار نيسان/أبريل وهو وحده الأساس الذي يجعل الحكومة تستمر في موافقتها". [الفقرة ١-٥]

٦ - وتعتبر اللجنة أن العبارات أعلاه المكتوبة بخط مائل هي بمثابة تلميح إلى أن إثيوبيا لن تنقيد بقرار نيسان/أبريل إذا رُفض طلبها بـ "ضبط" الحدود التي عينت في قرار نيسان/أبريل. واشتد قلق اللجنة بشأن هذه النقطة بفعل البيانات التي أدلى بها باسم إثيوبيا في الاجتماع الذي عقد في ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٣.

٧ - وإن إثيوبيا، سعياً منها إلى تدعيم موقفها بهذه الطريقة وطلبها أن يحدد الترسيم عن الخط الذي جرى تعيينه، تعول بشكل رئيسي على بعض الإشارات المحددة التي صدرت عن اللجنة في قرار نيسان/أبريل بشأن ضرورة وضع نتائجها بناء على معلومات إضافية يجري جمعها على أرض الواقع أثناء عملية الترسيم. غير أن تعيين اللجنة للمواقع المحددة التي لا يزال يلزم الانتهاء من تعيين حدودها لا يمكن أن يرقى إلى الاحتفاظ لنفسها بسلطة عامة تحولها تعديل الخط الذي جرى تعيينه كلما كان هناك احتمال أنه قد يمر عبر مجتمع سكاني ما. وقد يكون من المؤسف، ولكن ليس غير عادي إطلاقاً، أن تقسم بعض البلدات بفعل تعيين الحدود ثم ترسيمها. وقد تقتضي هذه الحالة قدراً معيناً من انتقال سكان المجتمع السكاني وتشديد بعض المرافق وبعض التفاهم بين الطرفين على الانتقال عبر الحدود. وحل هذه المسائل لا يقع على عاتق اللجنة بل هي بالأحرى من شأن الأمم المتحدة، على النحو الوارد بصراحة في المادة ٤-١٦ من اتفاق كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠:

"إذ يدرك الطرفان أن نتائج عملية تعيين الحدود وترسيمها غير معروفة حتى الآن، فإنهما يطلبان من الأمم المتحدة أن تيسر حل المشاكل التي قد تنجم عن انتقال السيطرة على الأراضي، بما في ذلك النتائج التي سوف تترتب على الأفراد المقيمين في الأراضي التي كانت محل نزاع من قبل".

٨ - وفي الوقت الذي تعتبر فيه اللجنة أنه من الضروري توجيه انتباه مجلس الأمن إلى الحالة الراهنة، تود أن توضح أنه لو رغب الطرفان في توسيع نطاق ولايتها لتشمل منحها سلطة النظر في تعديل الحدود، فإنها مستعدة للعمل وفقاً لذلك.

الجزء الثاني

٩ - في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، تلقت اللجنة من إثيوبيا شكوى من أن إريتريا تستخدم العمل الميداني الذي تقوم به اللجنة كغطاء لعملية جمع معلومات استخباراتية عسكرية. ولم ترد في الشكوى تفاصيل محددة لهذه العملية، عدا ربطها - وإن لم يكن

صراحة - بضابطي الاتصال الميداني العاملين حاليا اللذين عينتهما إريتريا واللذين تقول إثيوبيا إنهما ضابطا مخبرات في الجيش الإريتري. وتذكر الرسالة الإثيوبية أنه "لن تسمح إثيوبيا لأيهما بدخول الإقليم الإثيوبي من الآن فصاعدا". كما تطلب الرسالة الإثيوبية إلى اللجنة

"أن تكفل اتخاذ الإجراءات الأمنية السليمة لحماية المواد الحساسة من العمليات الاستخبارية الأخرى المحتمل أن تكون إريتريا تستهدف بها الموظفين الميدانيين ومكاتبها".

١٠ - واختتمت الرسالة الإثيوبية بالقول إن الحكومة الإثيوبية مستعدة للسماح باستمرار العمل الميداني ولكن بشرط أن تسمي إريتريا ضابطي اتصال ميداني جديدين تقوم إثيوبيا "بالنظر ... بأسرع ما يمكن في ترشيحهما". وفي الوقت ذاته، يجب أن يقوم ضابطا الاتصال الميداني الإثيوبيان بمراقبة أي عمل ميداني مستمر "على النحو المنصوص عليه في توجيهات ترسيم الحدود". ولما كانت توجيهات ترسيم الحدود لا تنص على إمكانية استمرار العمل الميداني في غياب ضابطي الاتصال الميداني لأحد الطرفين إلا إذا كان ذلك الطرف هو المسؤول عن عدم ظهور مرشحيه، فإن من الواضح أن الرسالة الإثيوبية هي بمثابة حظر لمواصلة العمل الميداني إلى أن تستعيز إريتريا عن ضابطي الاتصال الميداني التابعين لها بآخرين يكونان مقبولين لدى إثيوبيا.

١١ - وفي ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٣، علقت إريتريا على الرسالة الإثيوبية فقالت إن الطابع العسكري لضابطي الاتصال الميداني اللذين رشحتهما إريتريا معلوم لإثيوبيا منذ زمن طويل، أي منذ أن كانا يحضران بانتظام اجتماعات لجنة التنسيق العسكرية المشتركة. وقالت إريتريا إن إثيوبيا برفضها السماح لضابطي الاتصال الميداني الإريتريين بحضور المداولات، تنتهك توجيهات ترسيم الحدود ويسقط بالتالي حقها في إرسال ضابطيها للاتصال الميداني لمرافقة خبراء الترسيم التقنيين.

١٢ - وعقدت اللجنة اجتماعا مع الطرفين في لندن يوم ٨ و ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٣ ذكرت خلاله إثيوبيا أن وزارة الخارجية الإثيوبية، المسؤولة عن معالجة مسائل الترسيم، لا تعرف من يمثل إريتريا في لجنة التنسيق العسكري، لأنها مسألة تخص وزارة الدفاع الإثيوبية.

١٣ - وبعد أن استمعت اللجنة إلى الجانبين، أصدرت أمرا لاحظت فيه أن البيانات التي أدلى بها الطرفان تظهر وجود نقاط اختلاف سيجري إحالتها للبت فيها وفقا للفقرة ١٥ بء من توجيهات ترسيم الحدود. ولحين صدور قرار اللجنة بشأن نقاط الاختلاف هذه،

مطلوب من كل طرف أن يعين على الفور ضابطي اتصال ميداني مؤقتين ليعملا في كل القطاعات بوصفهما ضابطي الاتصال الميداني اللذين سبق أن سماهما كل طرف. ولضمان استمرارية الفترة المقبلة في العمل المتعلق بالترسيم، أمرت اللجنة بالاستمرار في العمل الميداني وفقاً لـ "الجدول الزمني للأمر المتعلق بالأنشطة المقبلة"، بصيغته المستكملة من حين لآخر، والذي أرفقت بهذا التقرير أحدث نسخة منه. وهذا يعني أن العمل الميداني اللازم ينبغي أن يستمر في القطاعين الغربي والأوسط، وأن يبدأ في القطاع الشرقي. وسيبدأ النصب الفعلي للعلامات الحدودية في القطاع الشرقي. وسيجري تعديل توجيهات ترسيم الحدود تبعاً لذلك.

١٤ - وبعد أن قرأ الممثل الإثيوبي الأمر، قال

"يبدو أنه غير متسق مع رسالة وزير الخارجية (المؤرخة ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣) إلى اللجنة".

ورداً على ذلك، قال رئيس اللجنة إن الملاحظات الصادرة باسم إثيوبيا لا تؤثر على قانونية الأمر أو طابعه الملزم. وترى اللجنة أنه ليس من حق طرف واحد أن يوجه انفرادياً عمل اللجنة.

١٥ - وحتى وقت إعداد هذا التقرير، رشحت إريتريا في غضون أجل الزمني المحدد ضابطيها المؤقتين للاتصال الميداني. ولم تقم إثيوبيا بذلك. وتأمل اللجنة في أن يحدث ذلك قريباً.

الجزء الثالث

١٦ - الأمر الذي أصدرته اللجنة في ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٢. فيما يتعلق بالأمر الذي أصدرته اللجنة في ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٢ والذي يقضي بأن تقوم إثيوبيا، فيما يتصل بالمواطنين الإثيوبيين الذين عادوا إلى ديمبي مينغول في ١٣ نيسان/أبريل بدعم من الحكومة الإثيوبية، بسحبهم من المكان المذكور، قررت اللجنة في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، ما يلي:

"بعد أن نظرت اللجنة في آراء الطرفين، تقرر ما يلي:

١ - يمتد اختصاص اللجنة وصلاحياتها إلى الإحاطة علماً بأي مسألة ترى أنها ضرورية لأداء ما هو معهود إليها من ولاية تعيين الحدود وترسيمها، وكذلك إلى اتخاذ القرارات المناسبة بشأن هذه المسألة حيثما لزم الأمر؛

٢ - ويحق للجنة بالتالي أن تحيط علماً بأي انتقال للسكان عبر الحدود حسبما هو مقرر في قرار تعيين الحدود وأن تصدر ما تراه ضرورياً من أوامر بشأن أي انتقال للسكان من هذا القبيل، وذلك بقدر تأثير هذا الانتقال على عملية الترسيم وتنفيذها؛

٣ - وبمراعاة الأمر الذي أصدرته اللجنة في ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٢، فإن إثيوبيا بعدم سحبها أشخاصاً من أصل إثيوبي من الأراضي الإريتيرية كانوا قد انتقلوا إليه بعد تاريخ قرار تعيين الحدود، لم تف بالتزاماتها؛

٤ - وأي قرار تتخذه اللجنة لمعينة أي موقع في منطقة الحدود براً أو جواً، وبخاصة منطقتين تسيرونا وزالامبيسا أو المناطق المحيطة بهما تنفيذاً للفقرتين الفرعيتين ٨-١ باء '٤' و '٦' من قرار تعيين الحدود، هو قرار متوخى في الفقرة ١ من المنطوق أعلاه ويجب الامتثال له.

ولم تقم إثيوبيا حتى تاريخ هذا التقرير بتنفيذ الأمر الذي أصدرته اللجنة في ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٢.

الجزء الرابع

١٧ - إعداد الخريطة ذات مقياس الرسم ١: ٢٥ ٠٠٠. اكتملت الآن الخريطة الأساسية ولا يتبقى إلا اكتمال الخط حسبما جرى تعيينه في قرار نيسان/أبريل من حيث الجوانب المتوخاة في ذلك القرار ثم ترسيمه على الخريطة.

١٨ - تعليم مواضع العلامات الحدودية. رهنا باكتمال تعيين الحدود في المواقع من خلال التقييم الميداني المتوخى تحديداً في قرار نيسان/أبريل، فإن اللجنة مستعدة الآن لتعليم مواضع العلامات الحدودية على الخريطة ذات مقياس الرسم ١: ٢٥ ٠٠٠.

١٩ - الترتيبات المتعلقة بتشديد العلامات الحدودية. تجري اللجنة اتصالات بعدة شركات بخصوص تشديد العلامات الحدودية. وقد زار جميع المقاولين المحتملين المنطقة لتقييم الحالة قبل تقرير ما إذا كانوا سيتقدمون بعطاءات لإنجاز العمل. وفيما يتعلق بهذه الزيارات، فقد صودفت بعض الصعوبة في الحصول من إثيوبيا على جميع التصاريح اللازمة لإتمام رحلات طائرات الهليكوبتر ذات الصلة.

٢٠ - وهناك مشكلة ثانية في هذا الصدد وتتصل بتوفير أماكن الإقامة وترتيبات تقديم الوجبات للمقاولين عندما يبدأون عملهم. وكان من المأمول فيه في بادئ الأمر أن يتسنى توفير مكان إقامة آمن وترتيبات مناسبة لتوفير الوجبات ضمن حدود منشآت بعثة الأمم

المتحدة في إديغرات وبارينتو وعصب. ويبدو الآن أن البعثة لا تعتبر أنها مفوضة تقديم هذه الخدمات. ولهذا سيتعين إيواء المقاولين في خيام أو حاويات خارج حدود منشآت البعثة في هذه الأماكن. ويؤدي ذلك إلى مشاكل تتعلق بحماية المقاولين وتوفير الوجبات على السواء. ولا سبيل إلى حل هذه المشاكل إلا بتحمل نفقات أكبر بكثير في تشييد أماكن الإقامة وتوفير الأسوار وتعيين موظفين أمن خصوصيين لحماية مكان الإقامة، فضلا عن تشييد مرافق للطعام وتعيين الموظفين المطلوبين. كما أن من المحتمل أن تؤدي الحاجة إلى استئجار مواقع مناسبة للإقامة من الملاك المحليين أو الحكومة المحلية إلى مزيد من التأخير.

٢١ - وهناك مشكلة أخرى تتصل بأمن جميع موظفي لجنة الحدود في الميدان، سواء موظفو المكتب الميداني أو عاملوا التشييد عند قدومهم. فقد غدا واضحا أنهم قد يواجهون في بعض المواقع بترعة عدائية من جانب السكان المحليين لأسباب منها، مثلا، أن خط الحدود قد يُنظر إليه على أنه يفصل بين البلدات أو يفصلهم عن حقولهم الزراعية. وترى بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا أنها غير مفوضة حماية أفراد لجنة الحدود من أي اعتداء، ولكن ترى أن ذلك أمر يخص الطرف الذي يسيطر على الموقع الميداني. ويسر اللجنة أن تسجل أن كلا الطرفين قد أكدا للجنة، استجابة لطلب محدد منها، أن كلا منهما سيوفر الأمن الكافي تماما في هذا الصدد. ومع ذلك ولما كانت هناك قيود على إدخال كلا الطرفين أفرادهم العسكريين إلى المنطقة الأمنية المؤقتة، ترى اللجنة أنه سيكون من المستصوب أن تكون بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا حاضرة لدعم الحماية التي سيقدمها الطرفان. ولا حاجة إلى القول بأن أي اعتداء على أفراد لجنة الحدود قد يؤدي إلى الانسحاب الفوري لهؤلاء الأفراد ووقف عملية الترسيم وبالتالي فشل عملية ترسيم الحدود برمتها. ولهذا تأمل اللجنة في أن يجري النظر في إمكانية توسيع سلطة بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا حتى يتسنى لقواتها أن ترافق أفراد لجنة الحدود وبالتالي ردع أو مواجهة أي تهديد لأمنهم.

٢٢ - وتقترن بهذا الأمر الحاجة إلى حماية القواعد الخرسانية لكل علامة حدودية لمدة أسبوع على الأقل بعد صب الخرسانة ولحين جفافها. وهنا أيضا سيضمن وجود قوات البعثة في كل موقع من هذه المواقع خلال تلك المدة المحدودة عدم العبث بالقواعد الخرسانية.

٢٣ - إزالة الألغام وصون المناطق المطهرة. تلاحظ اللجنة مع التقدير نشاط إزالة الألغام الذي تقوم به البعثة وهو نشاط لا غنى عنه وتؤكد أهمية استمرار هذا العمل دون معوقات. ويساور اللجنة القلق لورود تقارير تفيد بأن بعض المناطق قد أعيد تلغيمها. وتعتمد اللجنة على البعثة في ضمان صون المناطق المطهرة وتأمل في أن تتمكن ولايتها من القيام بذلك.

الجزء الخامس

٢٤ - وخلاصة القول إن اللجنة تعرب عن الأمل في أن يقوم مجلس الأمن بما يلي:

(أ) أن يؤكد أنه على الرغم من أن الطرفين ذاهما قد يتفقان فيما بينهما على تعديل الحدود وأن اللجنة قد تنظر عند ترسيم الحدود في إجراء تعديلات طفيفة يبررها أساسا التكبير اللاحق لمقياس رسم الخرائط الذي جرى على ضوءه اتخاذ قرار نيسان/أبريل، فإنه ليس من مسؤولية اللجنة ولا في حدود سلطتها أن تعدل خط تعيين الحدود لتلبية الاحتياجات المحلية التي تؤكدتها إثيوبيا. بل إن الأمم المتحدة هي التي لها أن تتعامل مع نتائج أي جانب للترسيم يشمل التنازل عن أرض أو الفصل بين سكان مجتمعات محلية، وإن كانت اللجنة على استعداد للمساعدة في عملية تعديل الحدود إذا شاء الطرفان والأمم المتحدة ذلك؛

(ب) أن يهيب بالطرفين أن يتعاونوا تعاوناً فورياً وكاملاً مع اللجنة لتمكينها من أداء ولايتها التي عهد فيها الطرفان إليها تعيين الحدود وترسيمها بشكل عاجل؛

(ج) أن يوضح ولاية بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا للسماح بإيواء أفراد شركات المقاولين داخل معسكرات البعثة حيثما يقتضي الأمر، إلى جانب استخدام مرافق الطعام؛

(د) أن يأذن ويرتب لقيام البعثة بتوفير الأمن لجميع أفراد لجنة الحدود في الميدان ولحماية مواضع العلامات الحدودية بعد إزالة الألغام وأثناء مرحلة التشييد، مع الإذن باستخدام ما قد يلزم من قوة لهذا الغرض.

(توقيع) سير إليهو لاوترباخت

رئيس اللجنة

٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٣

تذييل

الجدول الزمني للأمر المتعلق بالأنشطة المقبلة

حتى ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٣

٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٣

١ - تسليم مشروع مواصفات نصب العلامات الحدودية والمسح اللاحق للتشييد إلى الطرفين للتعليق عليه.

٢ - بدء المسح الواقعي المؤقت لثلاث بلدات والتقييم الميداني المؤقت لمواقع العلامات الحدودية في المنعطفات والمواقع الوسيطة والأنهار في جميع القطاعات.

٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٣

٣ - استلام تعليقات الطرفين على مشروع المواصفات.

٣ آذار/مارس ٢٠٠٣

٤ - تسليم الطلبات النهائية بتقديم عروض إلى المقاولين المحتملين الذين زاروا المواقع في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣.

١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٣

٥ - تسليم تقرير المسح الواقعي المؤقت للبلدات الثلاث. (رهنًا بالحصول على جميع الموافقات على الطيران وإسراع الطرفين (بالموافقة على معاينة المواقع)).

٢٠ و ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٣

٦ - اجتماع لجنة الحدود لمواصلة النظر في تعليقات الطرفين التي وردت في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣.

٣١ آذار/مارس ٢٠٠٣

٧ - حلول موعد تقديم المقاولين عروضهم.

٨ - إنجاز التقييم الميداني المؤقت لمواقع العلامات الحدودية والأنهار وجميع القطاعات وتسليم تقرير التقييم الميداني المؤقت إلى الطرفين (رهنًا بالحصول على جميع الموافقات على الطيران وإسراع الطرفين بالموافقة على معاينة المواقع).

١ نيسان/أبريل ٢٠٠٣

- ٩ - استلام تعليقات الطرفين على تقرير المسح الواقعي المؤقت للبلدات الثلاث (الفقرة ١٤ هاء من توجيهات ترسيم الحدود).

١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٣

- ١٠ - استلام تعليقات الطرفين على تقرير التقييم الميداني المؤقت لمواقع العلامات الحدودية (تم الاتفاق على ذلك بعد الاجتماع بالطرفين في لندن في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢).

أواخر نيسان/أبريل ٢٠٠٣

- ١١ - اختيار المقاولين.
- ١٢ - عقد اجتماع اتصال مع إثيوبيا.
- ١٣ - عقد اجتماع اتصال مع إريتريا.
- ١٤ - بت لجنة الحدود في خط الحدود ومواضع العلامات الحدودية.

منتصف أيار/مايو ٢٠٠٣

- ١٥ - الانتهاء من المفاوضات وتوقيع العقود (رهنًا باكمال عملية الشراء بحلول ذلك الموعد الزمني).
- ١٦ - إعداد أمين اللجنة خرائط ذات علامات في شكل رقمي وتسليمها إلى الطرفين.

أواخر أيار/مايو ٢٠٠٣

- ١٧ - بدء إزالة الألغام من الطرق المؤدية إلى مواضع نصب العلامات الحدودية.

أوائل حزيران/يونيه ٢٠٠٣

- ١٨ - استلام تعليقات الطرفين على الخرائط ذات العلامات (الفقرة ٩ جيم من توجيهات ترسيم الحدود).
- ١٩ - اجتماع اتصال مع إثيوبيا.
- ٢٠ - اجتماع اتصال مع إريتريا.

منتصف حزيران/يونيه ٢٠٠٣

٢١ - عقد لجنة الحدود اجتماعاً لتأكيد خط الحدود النهائي ومواضع نصب العلامات الحدودية.

أوائل تموز/يوليه ٢٠٠٣

٢٢ - بدء نصب العلامات الحدودية ومسحها مشيدة في القطاع الشرقي (رهناء بسير إزالة الألغام كما هو مخطط لها وتوافر المواد اللازمة لتشديد العلامات الحدودية وعلامات الشهود وإنشاء أماكن الإقامة ومرافق التشغيل للمقاولين، وموافقة الطرفين على التأشيرات والضرائب والجمارك وما إلى ذلك، بحلول الموعد المحدد وتمكن المقاولين من الانتشار الكامل في الموقع في غضون ٨ أسابيع).

أوائل آب/أغسطس ٢٠٠٣

٢٣ - الانتهاء من نصب العلامات الحدودية ومن مسحها مشيدة في القطاع الشرقي.

أوائل أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣

٢٤ - موافاة لجنة الحدود الطرفين بالخريطة النهائية للقطاع الشرقي مشفوعة بنسخة من الصفحات ذات الصلة من السجل الذي تم فيه تسجيل الموقع النهائي لكل علامة حدودية.

٢٥ - الانتهاء من نصب العلامات ومسحها مشيدة في القطاع الأوسط أو الغربي، تبعاً لأي قطاع تبدأ به اللجنة (رهناء بعدم حدوث تأخير كبير بسبب موسم الأمطار).

أوائل تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣

٢٦ - الانتهاء من نصب العلامات ومسحها مشيدة في القطاع المتبقي (رهناء بعدم حدوث تأخير كبير بسبب موسم الأمطار).

٢٧ - موافاة لجنة الحدود الطرفين بالخريطة النهائية للقطاع الأوسط أو الغربي (تبعاً لأي قطاع تبدأ به اللجنة) مشفوعة بنسخة من الصفحات ذات الصلة من السجل الذي تم فيه تسجيل الموضع النهائي لكل علامة حدودية.

أوائل تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣

٢٨ - موافاة لجنة الحدود للطرفين بالخريطة النهائية للموقع المتبقي مشفوعة بنسخة من الصفحات ذات الصلة من السجل الذي تم فيه تسجيل الموضع النهائي لكل علامة حدودية.

المرفق الثاني

بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا:
المساهمات في ٢٦ شباط/ فبراير ٢٠٠٣

البلد	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	القوات	المجموع	عناصر الدعم الوطنية
الاتحاد الروسي	٥	—	—	٥	—
الأردن	٦	١٦	٩٤١	٩٦٣	—
إسبانيا	٣	٢	—	٥	—
أستراليا	—	٢	—	٢	—
أوروغواي	٥	٣	٢٨	٣٦	—
أوكرانيا	٧	—	—	٧	—
إيران (جمهورية - الإسلامية)	٢	—	—	٢	—
أيرلندا	—	١٠	٢٠٨	٢١٨	٧
إيطاليا	٤	٣	٥٠	٥٧	١٠
باراغواي	٢	—	—	٢	—
بلغاريا	٩	٢	—	١١	—
بنغلاديش	٧	٤	١٦٧	١٧٨	—
بنن	—	٣	—	٣	—
البوسنة والهرسك	٨	—	—	٨	—
بولندا	٦	—	—	٦	—
بيرو	٢	—	—	٢	—
تونس	٢	٣	—	٥	—
الجزائر	٨	—	—	٨	—
الجمهورية التشيكية	٢	—	—	٢	—
جمهورية تنزانيا المتحدة	٨	٣	—	١١	—
جنوب أفريقيا	٤	٢	—	٦	—
الدانمرك	٤	—	—	٤	—
رومانيا	٨	—	—	٨	—
زامبيا	١٠	٤	—	١٤	—
سلوفاكيا	—	٣	١٩٥	١٩٨	—
سنغافورة	١	—	—	١	—
السويد	٦	—	—	٦	—
سويسرا	٤	—	—	٤	—
الصين	٥	—	—	٥	—
غامبيا	٤	٢	—	٦	—
غانا	٩	٥	—	١٤	—

البلد	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	القوات	المجموع	عناصر الدعم الوطنية
فرنسا	-	١	-	١	-
فنلندا	٧	٢	-	٩	-
كرواتيا	٥	-	-	٥	-
كندا	٦	-	-	٦	-
كينيا	١١	١٣	٦٤٢	٦٦٦	-
ماليزيا	٧	٥	-	١٢	-
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	١	٢	-	٣	-
ناميبيا	٣	٢	-	٥	-
النرويج	٥	-	-	٥	-
النمسا	٢	-	-	٢	-
نيبال	٤	-	-	٤	-
نيجيريا	٦	٤	-	١٠	-
الهند	٥	٢٠	١٥٢٢	١٥٤٧	-
هولندا	-	-	-	-	-
الولايات المتحدة الأمريكية	٦	١	-	٧	-
اليونان	٣	-	-	٣	-
المجموع	٢١٢	١١٧	٣٧٥٣	٤٠٨٢	١٧